# الوعي الاستثماري

دورية ربعية إلكترونية تصدر عن هيئة الأوراق المالية - السنة الأولى- العدد 2 – تموز- 2020

- هيئة الأوراق المالية تهنىء بعيد الجلوس الملكي الحادي والعشرين
- إقرار إجراءات تحفيزية استباقية لضمان عودة آمنة للتداول في البورصة
- تعديل مواعيد تزويد الهيئة بالإفصاحات وبتقرير فصل الحسابات

- نشر قائمة محدثة بأسماء الشركات المرخصة للتعامل في البورصات الأجنبية
- تعديل تعليمات أسهم الخزينة للشركات المدرجة
- نشر مشروع أسس استخدام نظام الإفصاح XBRL على الموقع الإلكتروني

## الوعي الاستثماري

الناشر
هيئة الأوراق المالية
نائب رئيس مجلس المفوضين
د. عمر محمد الزعبي
الأمين العام
د. عبد الرؤوف ربابعة
أعضاء المجلس
رائدة النبر
فراس العدوان

التحرير
حسين محمود حمادنه

توجه المراسلات إلى
ص. ب 8802
عمان 11121
هيئة الأوراق المالية
هاتف: 96265607171+
فرعي: 4001
بريد إلكتروني:
hammhu@jsc.gov.jo

المسؤولية
الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة الأوراق المالية.

المساهمات
لا تقبل الدورية إلا أصول الموضوعات التي لم يسبق نشرها بأي وسيلة من وسائل النشر.

الاستخدام
حقوق الطبع والنشر والتصميم محفوظة لهيئة الأوراق المالية ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس بدون إذن كتابي من الهيئة.

الاشتراكات
مجاناً يمكن الحصول عليها عبر الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية.
www.jsc.gov.jo


| صفحة | الأبواب الثابتة |
|---|---|
| 1 | غلاف الأولى |
| 2 | محتويات العدد |
| 3 | الافتتاحية |
| 5 | أخبارنا |
| 19 | تقارير |
| 22 | أخبار الموظفين |
| 23 | توعية |
| 28 | غلاف الأخيرة |

## في هذا العدد


5 هيئة الأوراق المالية تنظم عمليات الحجز على الأسهم الممولة على الهامش

6 الهيئة تقيم إجراءاتها بالتشاور مع ممثلي شركات الخدمات المالية والمستثمرين

7 96.7% من الشركات المدرجة زودت الهيئة ببياناتها المالية وبتقاريرها السنوية

14 بحث سبل احتواء تداعيات كورونا على السوق

15 تطويرأداة لقياس التزام الشركات بتعليمات الحوكمة


## الإعلانات

لا تنشر في الدورية إلا إعلانات الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال ولا نستقبل أي إعلانات من أي جهة أخرى.

صورة الغلاف

صورة الصفحة الأخيرة

# تحديات المرحلة...

بقلم: د. عمر محمد الزعبي ـــ نائب رئيس هيئة الأوراق المالية ـــ

يطيب لي باسمي وباسم كافة العاملين في الهيئة أن أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا المقال من هذه الدورية الواعدة التي تطلقها الهيئة وذلك إيماناً منها بأهمية الاعلام الاقتصادي ودوره الهام والمحوري في تعزيز أواصر التعاون مع كافة شركائها الاستراتيجيين ومتلقي الخدمة والمستثمرين، حيث يؤمل من هذه الدورية أن تكون همزة وصل مع كافة القطاعات والشرائح في المجتمع من إعلاميين ومتخصصين ومهتمين في مجال عمل الأوراق المالية لمدهم بأهم النشاطات والقرارات والجهود المبذولة من قبل الهيئة في حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها والسعي نحو تطويره والارتقاء به وحماية المستثمرين فيه.

وبالتزامن مع صدور هذا العدد جاءت جائحة كورونا لتمثل تحدياً جديداً أمام الاقتصاد الوطني ولا سيما قطاع الاستثمار في الأوراق المالية لكننا ولله الحمد واثقون مع مرور الوقت من قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز التحديات وعلى نحو يوازي ما تم تحقيقه من نجاح على الصعيد الصحي.

فعلى أثر الهلع الذي أصاب الاقتصادات والأسواق المالية العالمية بسبب تداعيات فيروس كورونا وكخطوة استباقية واحترازية لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن ذلك، وافق مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2020/3/17على تنسيب مجلس مفوضي الهيئة بتعليق نشاط بورصة عمان.

وخلال فترة تعطيل الدوام انصياعاً لأوامر الدفاع، عملت الهيئة من خلال الاجتماعات المتكررة عن بعد بين كافة مستويات الإدارة والموظفين على إعداد خطة عمل للاستعداد لإعادة نشاط البورصة للتداول. وإيماناً منها بأهمية العمل التشاركي وتبادل الخبرات والمعلومات، عملت الهيئة على التواصل المستمر مع كافة شركاء الهيئة والأطراف ذات العلاقة (شركة بورصة عمان، ومركز الإيداع، وشركات الخدمات المالية، جمعية مستثمري الاوراق المالية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الذي ينفذ ويمول خارطة طريق لتطوير سوق رأس المال، وبدعم من الفريق الوزاري الاقتصادي)، وتم الاتفاق على ضرورة وجود مجموعة من الإجراءات التحفيزية قبل عودة التداول لضمان عودة آمنة للتداول في السوق المالي بعد انقطاع دام 38 يوماً، وتساعد السوق المالي في امتصاص تداعيات المخاطر الاقتصادية التي رافقت تلك المرحلة.

وتمثلت أولى هذه الإجراءات بأن عملت الهيئة على مخاطبة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بضرورة توفير المعلومات والبيانات الجوهرية المتعلقة بأدائها بعد آثار جائحة كورونا إلى جمهور المستثمرين وقبل استئناف التداول في البورصة للحد من أي شائعات تتعلق بأدائها وتوفير المعلومات الضرورية لكافة المتعاملين.

أما ثاني هذه الإجراءات، فقد جاءت من خلال تعديل تعليمات شراء الشركات لأسهم الخزينة، بهدف الحد من تدهور أسعار الأسهم وعلى نحو يسمح للشركات المدرجة في البورصة باستخدام أرباحها واحتياطاتها في شراء الأسهم الصادرة عنها، وعلى نحو يسمح للشركات بالبدء في شراء أسهمها حتى مع وجود أسناد قرض قائمة لديها وعدم إلزامها بأي نسبة من معدل التداول اليومي للسهم، والاكتفاء بالإفصاح عن قرار الشراء للهيئة ولبورصة عمان بدلاً من الإعلان في الصحف المحلية، مع المحافظة على ضرورة حصول الشركة على قرار هيئتها العامة غير العادية التزاماً بأحكام قانون الشركات النافذ.

وإدراكاً منها بأهمية التعامل بالتمويل على الهامش باعتباره أحد أهم طرق تمويل الصفقات والعقود المالية التي تساهم في تنشيط التعامل في بورصة عمان وبأهمية منح شركات الوساطة المالية المرونة الكافية للتعامل مع عملائها الممولين على الهامش وعدم بيع الأسهم بشكل يخالف رغبة العملاء، عملت الهيئة على مراجعة تعليمات التمويل على الهامش وتعليمات معايير الملاءة المالية وخاصة النسب ذات العلاقة بحقوق الملكية. وكان من أهم التعديلات رفع سقف التمويل على الهامش في تعليمات التمويل على الهامش لتصبح 200% من صافي حقوق الملكية بدلاً من 150% مع الإبقاء على نسبة إجمالي الذمم المدينة (هامش ونقدي) دون تغيير وعند نسبة 250%، بالإضافة إلى رفع إجمالي تمويل الوسيط المالي للورقة المالية الواحدة في حسابات التمويل على الهامش لتصبح 25% من صافي حقوق الملكية بدلاً من 20%، وزيادة فترة تغطية النقص في هامش الصيانة من قبل العميل لتصبح ثلاثة أيام عمل بدلاً من يومي عمل،

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات دعم سيولة السوق، سمحت التعديلات لشركات الوساطة المالية بالشراء لصالح عملائها في حساب التمويل على الهامش بالأوراق المالية المصدرة عنها أو من قبل الشركات التابعة أو الحليفة أو الأم أو الشقيقة لها بعد أن كانت محظورة سابقاً شريطة ألّا تزيد نسبة التمويل على 10% من صافي حقوق ملكية الوسيط المالي، كما تم تخفيض الحد الأدنى لنسبة هامش الصيانة ليصبح 10% بدلاً من 15% للسوقين الأول والثاني.

وفي إطار جهود الهيئة الهادفة إلى توفير كافة سبل الحماية لجميع المتعاملين بالأوراق المالية كأحد الأهداف الاستراتيجية للهيئة التي تسعى لتحقيقها، أكدت الهيئة على شركات الوساطة المالية باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لحماية مراكزها المالية والحفاظ على حقوقها ضمن إطار العلاقة التعاقدية مع عملائها مع ضرورة الالتزام بتعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه بجميع الأوقات وتزويد الهيئة بتقرير فصل الحسابات المعتمد بشكل يومي.

وضمن نفس الاطار، وفي سبيل الحد من تقلب أسعار الأوراق المالية، تم الاتفاق مع شركة بورصة عمان على تعديل نسبة الارتفاع والانخفاض اليومية المسموح بها لأسعار الأوراق المالية لتصبح 1% وتخفيض وقت مرحلة التداول المستمر لتصبح ساعة واحدة فقط بدلاً من ساعتين، ولاحقاً، تم الاتفاق على تعديل نسبة الارتفاع والانخفاض اليومية المسموح بها لأسعار الأوراق المالية لتصبح 5%، وزيادة وقت مرحلة التداول المستمر لتصبح ساعتين.

وتدرك الهيئة بأن مطالبات أطراف السوق من أجل تدعيم نشاط السوق المالي كانت أوسع من ذلك لتشمل ضرورة تدخل البنوك وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي لدعم سيولة السوق وتعزيز محافظهم الاستثمارية والمحافظة على أسعار الأسهم، إلى جانب المطالبة بتدخل الحكومة وتخفيض الكلف المباشرة للاستثمار في البورصة من خلال تأجيل العمل بالضريبة الجديدة التي فرضت على عمليات التداول، وتخفيض عمولات التداول، وتقديم أي حوافز أو تسهيلات أخرى، بالإضافة إلى مطالبات بتعديل قانون الشركات، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري للشركات المساهمة العامة للسنوات الثلاث المقبلة، وتشجيع الشركات المساهمة العامة على اقتطاع 10% من أرباحها لشراء أسهم الخزينة.

وفي ظل حرص الهيئة على ضرورة عودة عمل مؤسسات سوق رأس المال وشركات الخدمات المالية ضمن الاشتراطات الصحية، سعت الهيئة إلى توفير بيئة عمل آمنة للحفاظ على سلامة المستثمرين والعاملين في قطاع الأوراق المالية لتحقيق الجهود الوطنية المبذولة لاستدامة عدم انتشار فيروس كورونا المستجد واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية. فقد تم اعتماد خطة تدريجية لعودة الموظفين للعمل مع استمرار عمل بعض الموظفين عن بعد، والحد من استقبال المستثمرين في مكاتب الهيئة وتوجيههم نحو متابعة السوق من خلال الموقع الإلكتروني والتطبيقات الذكية وتوفير وتفعيل بعض الخدمات الإلكترونية على الموقع الالكتروني للهيئة، وتلقي أوامر البيع والشراء من خلال الهاتف والوسائل الإلكترونية المعتمدة، وحصر عمليات قبض وصرف الأموال من خلال حوالات بنكية لحسابات شركات الوساطة والمستثمرين.

وتجسيداً لسياسة الهيئة الهادفة إلى حماية كافة المتعاملين في الأوراق المالية ولغايات تقييم ومراجعة تلك الإجراءات وتعديلها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة وأخذ التغذية الراجعة، حرصت الهيئة بعد عودة التداول على التواصل بشكل مستمر مع كافة شركائها من خلال عقد العديد من الاجتماعات مع ممثلي شركات الخدمات المالية وبما ساهم إلى حد ما في كبح تداعيات المخاطر النظامية، مؤكدين أن الهيئة ستستمر باتباع هذا النهج التشاركي في العمل واتخاذ الإجراءات المناسبة بشكل يكفل استمرار حماية جميع المتعاملين بالأوراق المالية.

وختاماً نسأل الله العلي القدير أن نخرج من هذه الأزمة بأردن أقوى بدعم وتوجيه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

# هيئة الأوراق المالية تنظم عمليات الحجز على الأسهم الممولة على الهامش

أصدرت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2020/7/6 قراراً تنظيمياً يتضمن المحافظة على حق الشركة الممولة لعملائها في حساب التمويل على الهامش وأجازت فيه للمرخص له بيع الأوراق المالية التي مولها بالقدر الذي يكفي للوفاء بحقوقه المتعلقة بها دون الحاجة للحصول على تفويض بذلك من العميل مع مراعاة عدم التأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية وفقاً لأحكام المادة (106) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، وعدم تعطيل تنفيذ قرارات الجهات المختصة في حال ورود قرار بالحجز على العملاء الممولين بالهامش.

وأكد نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عمر الزعبي أن القرار جاء استمراراً لسياسة الهيئة الهادفة إلى حماية كافة المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر ولغايات تنظيم تسوية حق المرخص له بالتمويل على الهامش المتعلق بالأوراق المالية الخاصة بأي من عملائه في حالات الوفاة أو صدور قرار بتصفيتة أو أشهر افلاسة أو الحجر عليه أو صدور أمر حجز عن سلطة مختصة على الأوراق المالية العائدة له.

وأضاف د. الزعبي أن القرار من شأنه أن يمنع أي احتمالية لتعطيل تنفيذ قرارات الجهات المختصة في حال ورود قرار بالحجز على العملاء الممولين بالهامش، ويتماشى مع دور الهيئة في توفير كافة سبل الحماية لجميع الأطراف المتعاملة بالأوراق المالية. و قال د. الزعبي أن مجلس المفوضين قد ألزم المرخص له في حال عدم القيام ببيع كامل الأوراق المالية أو جزء منها أو تعذر ذلك خلال (5) أيام عمل بعد المدة المحددة وفقاً للفقرة (هـ) من المادة (55) من قانون الأوراق المالية بالاحتفاظ بما يعادل (100%) من الرصيد النقدي المتبقي والمتعلق بحقوقه من الأوراق المالية الممولة على الهامش التي تحت سيطرته ووفقاً لسعرها السوقي بتاريخ انتهاء الخمسة أيام عمل مضافاً له الحد الأدنى لنسبة هامش الصيانة المحددة في تعليمات التمويل على الهامش والقرارات الصادرة بمقتضاها، وتحويل ما تبقى من الأوراق المالية في يوم العمل التالي إلى حساب مالك الأوراق المالية لدى مركز إيداع الأوراق المالية ليتسنى للمركز تنفيذ قرارات الجهات المختصة، وعلى أن يكون المرخص له مسؤولاً عن ضمان الأضرار التي تلحق بعميله أو الغير في حال أساء استخدام الحق الممنوح له كما وتسري أحكام هذا القرار على المرخص له الذي لم يقم بتسوية حقوقه حتى تاريخه في الحالات المشار إليها في الفقرة (د) من المادة (55) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017.

ونوه د. الزعبي أن هذا القرار التنظيمي من شأنه أن يسهل على المرخص لهم عملية ممارستهم لهذه الحق الذي منحتهم إياه النصوص القانونية بحيث سيمكنهم القرار من تحصيل واستيفاء حقوقهم وبما يضمن عدم تعطيل تنفيذ قرارات الجهات المختصة في حال ورود قرار بالحجز على العملاء الممولين بالهامش، وضمان التقيد بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، وبذلك يتم تجسيد القانون والأهداف الاستراتيجية للهيئة بحماية حقوق المرخص لهم والمستثمرين معاً وتحسين بيئة الاستثمار المالي في سوق رأس المال الوطني من خلال تفعيل الأدوات التنظيمية والرقابية للهيئة للنهوض بالسوق وتطويره.

# هيئة الأوراق المالية تقيم إجراءاتها بالتشاور مع ممثلي شركات الخدمات المالية والمستثمرين

بعد شهر من عودة نشاط التداول في بورصة عمان، بحثت هيئة الأوراق المالية مع ممثلي شركات الخدمات المالية والمستثمرين واقع السوق المالي في ظل الإجراءات المتخذة وفيما إذا كان هناك أي توصيات إضافية يرغب ممثلو شركات الخدمات المالية والمستثمرين في اقتراحها.

وأكد نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عمر الزعبي على أن هدف الاجتماع هو التواصل مع شركاء الهيئة أولاً، وتقييم أثر إجراءات الهيئة على أداء السوق المالي بعد عودته للتداول بعد جائحة كورونا ثانياً، وإطلاع ممثلي شركات الخدمات المالية والمستثمرين على توصيات خارطة طريق تطوير سوق رأس المال الوطني المتفق عليها مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والتي يجري تنفيذها حالياً، حيث تشتمل الخارطة عموماً على عدة مسارات منها تحديث التشريعات وتطويرها، واقتراح تعديلات ضريبية على صناديق الاستثمار المشترك، وتطوير منتجات وأدوات مالية جديدة إلى جانب العديد من التوصيات على صعيد إعادة هيكلة مؤسسات سوق رأس المال.

وقد جاء ذلك خلال اجتماع عقدته هيئة الأوراق المالية في مقر الهيئة بتاريخ 2020/06/22مع المجموعة الأولى من ممثلي شركات الخدمات المالية التي تمتلك الحصة السوقية الأكبر في تداولات السوق المالي وممثلين عن الجمعية الأردنية لمستثمري الأوراق المالية بهدف الحصول على التغذية الراجعة حيال القرارات والإجراءات التحفيزية التي تم اتخاذها من قبل الهيئة بالتعاون مع شركة بورصة عمان والاطلاع على تقييمهم لتلك الإجراءات وأثرها وعرض مقترحات جديدة لدعم وتنشيط أداء السوق المالي.

وفي الوقت الذي ثمن فيه المشاركون إجراءات الهيئة والبورصة قبيل عودة السوق للتداول وفي الأيام الأولى له، فقد أبدى بعضهم العديد من الملاحظات، حيث طالبوا بأن تقوم الحكومة بالتدخل بصورة أقوى لدعم السوق المالي من حيث تشجيع تدخل البنوك والضمان الاجتماعي، وأن تقوم الحكومة بدعم شركة المساهمات الحكومية لشراء الأسهم وتحديداً الاستراتيجية، وطالبوا دائرة ضريبة الدخل بإلغاء ضريبة المتاجرة بالأسهم التي يتم دفعها قبل تحقق الربح أو الخسارة، إلى جانب تخفيض الرسوم والعمولات المفروضة على التداول.

ورداً على سؤال بشأن قرار البنك المركزي للبنوك بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين، أشار د. الزعبي بأن ذلك كان للحفاظ على أوضاع الجهاز المصرفي من أجل تعزيز قدرته على منح التمويل للحكومة وللقطاعات الاقتصادية محلياً وللأفراد.

وبشأن توحيد الجهات الرقابية، قال د. الزعبي أن نظام نقل المهام الرقابية من دائرة مراقبة الشركات إلى هيئة الأوراق المالية موجود حالياً لدى ديوان التشريع والرأي، وعن سرعة إفصاحات الشركات أكد نائب رئيس الهيئة أن نظام الإفصاح الإلكتروني XBRLسيتم إطلاقه بالتعاون مع بورصة عمان قريباً.

# 96.7% نسبة الشركات الملتزمة بتزويد الهيئة ببياناتها المالية وبتقاريرها السنوية

أكد نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عمر الزعبي أن مجمل عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق النظامي والتي زودت الهيئة ببياناتها المالية المدققة وبالتقرير السنوي للعام 2019بلغ (179) شركة من أصل (185) لتشكل ما نسبته (96.7%).

وأوضح الزعبي أن الهيئة وبالتعاون مع شركة بورصة عمان تولي اهتماماً بالغاً لتطبيق تعليمات الإفصاح التي تلزم الشركات بتقديم تقاريرها الدورية المحددة بقانون الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وفي الوقت المحدد بالقانون، وذلك لضمان إطلاع المساهمين كافة وفي وقت واحد وبكل شفافية وعدالة على أوضاع هذه الشركات ليكون في مقدورهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ضوء هذه الإفصاحات.

وقال أن ذلك الاهتمام يأتي في إطار تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للهيئة المتمثلة بحماية المستثمرين والسوق والبيئة الاستثمارية في قطاع الأوراق المالية من المخاطر المحتملة، مبيناً بأن الهيئة تقوم وبالتنسيق مع بورصة عمان بنشر المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه التقارير الدورية أولاً بأول وبشكل فوري على الموقع الإلكتروني لكل من هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان. وأضاف أن عدد الشركات التي لم تفصح عن بياناتها المالية يبلغ 6 شركات.

يذكر أن المادة (43) من قانون الأوراق المالية تلزم الشركات المصدرة للأوراق المالية بتقديم عدة تقارير دورية هي: تقرير سنوي يتضمن البيانات المالية مدققة من مدقق حسابات قانوني خلال 90 يوماً من تاريخ انتهاء سنته المالية، تقرير ربع سنوي خلال 30 يوماً من تاريخ انتهاء الربع المعني مراجعاً من مدقق حسابات قانوني، تقرير عن نتائج الاعمال الأولية بعد قيام مدقق حسابات الشركة بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال (45) يوم من انتهاء السنة المالية للشركة، وتقرير يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة وأي تغيير ي تشكيله أو هوية أي من أعضائه، وإصدار بيان علين بأي معلومة جوهرية فورالعلم بها وتزويد الهيئ بها. علماً بأن هذه المدد القانونية في التشريعات قد تم تمديدها من قبل الهيئة بسبب جائحة كورونا بمدة (40) يوماً.

## إجراءات البت في المنازعات

إن كان لديك نزاع مع شركة الخدمات المالية تعذر تسويته ودياً معها، فبادر عزيزي المستثمر بطلب المساعدة من هيئة الأوراق المالية من خلال التقدم بشكوى لدى لجنة الشكاوى في الهيئة للبت في الأمر، كما يمكنك اللجوء إلى القضاء إن رغبت في ذلك.. فلا تتردد في طلب حقك.

مع تحيات هيئة الأوراق المالية

# تعديل مواعيد تزويد هيئة الأوراق المالية بتقرير فصل الحسابات

عدلت هيئة الأوراق المالية الموعد المطلوب لتزويدها بتقرير فصل الحسابات المعتمد ليصبح كما في نهاية يوم عمل من كل أسبوع وبموعد أقصاه أول يوم عمل من الأسبوع التالي بعد أن كان بشكل يومي، باستثناء بعض الشركات التي فرض عليها قيود بضرورة تزويد الهيئة بالتقرير بشكل يومي. وأصدرت الهيئة بذلك تعميماً لأعضاء بورصة عمان تبلغهم فيه بذلك حيث سيتم العمل بالتعديل اعتباراً من 2020/06/04.

# نشر مشروع أسس استخدام نظام الإفصاح XBRL على الموقع الإلكتروني

أعلنت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2020/06/07 عن الانتهاء من إعداد مشروع أسس لتنظيم التبادل والإفصاح الإلكتروني باللغة العالمية المعروفة XBRL حيث تم نشر المشروع على الموقع الإلكتروني للهيئة بهدف تلقي الآراء والملاحظات والمقترحات بشأنه من قبل كافة الجهات والأطراف المعنية باستخدام النظام. ويأتي استخدام النظام بالتعاون مع بورصة عمان لمواكبة ما هو معتمد في معظم الهيئات التنظيمية الدولية ووفقاً للمعايير وللممارسات العالمية الفضلى المتبعة في عمليات الإفصاح والشفافية من أجل تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى المعلومات الضرورية قبيل اتخاذ القرار الاستثماري، حيث سيصبح النظام الوسيلة الوحيدة المعتمدة للتراسل مع الهيئة والجهات الخاضعة لرقابتها في عمليات الإفصاح. وقد ألزم مشروع الأسس كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة باستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL في تعاملاتها مع الهيئة وعند تزويدها بالإفصاحات المالية وغير المالية ووفق النماذج الإلكترونية المعدة لهذه الغاية، علماً بأن تبادل المعلومات والمراسلات بين الهيئة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة لن يتم إلا بشكل إلكتروني ومن خلال النظام . وتتضمن الجهات المعنية باستخدام النظام والتي حددها مشروع الأسس: الشركات المساهمة العامة، والشركات المساهمة الخاصة، وشركات الخدمات المالية، وصناديق الاستثمار المشترك، والشركات ذات الغرض الخاص، والجهات الحكومية المصدرة للأوراق المالية، والجهات المصدرة للأوراق المالية الاخرى، ومكاتب التدقيق ومدققي الحسابات، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وأي جهات أخرى قد ترى الهيئة ضرورة لوصلها على النظام. كما حدد مشروع الأسس كافة الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال النظام وتوزيعها على كل جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، حيث قامت الهيئة بعقد سلسلة من الجلسات وورش العمل التدريبية على شطرق استخدام النظام وتشغيله، وستقوم عند إطلاق النظام بشكل فعلي بتوفير أدلة إرشادية لاستخدام النظام باللغتين العربية والإنجليزية. وأكدت الهيئة أن تطبيق النظام سيضمن دقة وسرعة المعلومات والتقارير المفصح عنها وهو من شأنه أن يساهم في تعزيز قدرات الهيئة في تنظيم ومراقبة عملية الإفصاح بما يساعد على حماية السوق والمستثمرين من المخاطر المحتملة، وعلى زيادة فرص تحسين الثقة في بيئة الاستثمار بالأوراق المالية لا سيما في ضوء تطبيق تعليمات حوكمة الشركات، وبما يدفع نحو الاستمرار في رفع تصنيف الأردن في تقارير الأعمال الدولية. وستستمر الهيئة في السير على نهجها التشاركي الذي تؤمن به ودأبت عليه عند إعداد أي تشريع جديد، وعلى ذلك، تدعو الهيئة كافة الجهات والأطراف المعنية والمتعاملين والمستثمرين والمهتمين إلى الاطلاع على مشروع الأسس وإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حوله وذلك خلال أسبوعين من تاريخ نشره على موقع الهيئة الإلكتروني، لدراستها وأخذ المناسب منها قبل اعتماد الأسس بصورتها النهائية. ويمكن الاطلاع على مشروع الأسس عبر زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة www.jsc.gov.jo ومنه إلى صفحة التشريعات ومنها إلى الأسس، كما ويمكن إرسال الآراء والملاحظات إلى البريد الإلكتروني Karasneh@jsc.gov.jo.

# هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان تقرران رفع الحدود السعرية العليا والدنيا إلى 5% وإعادة ساعات التداول المستمر إلى ساعتين

صرح نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عمر محمد الزعبي بتاريخ 2020/05/28 بأن الهيئة عقدت اجتماعات مشتركة مع البورصة لبحث عودة النشاط للبورصة وتم اتخاذ القرار برفع الحدود السعرية العليا والدنيا إلى 5% وإعادة ساعات التداول المستمر إلى ساعتين اعتباراً من تاريخ 2020/05/31.

وأكد الزعبي أن ذلك جاء بعد أن لمسنا اتجاهات إيجابية على مستوى أساسيات الاقتصاد الوطني وتحسن مستوى سيولة السوق. كما أن هذه الخطوة بهدف تعزيز الثقة بعد أن استعاد السوق لجزء من عافيته وعكس من اتجاهه.

# تعديل تعليمات أسهم الخزينة للشركات المدرجة لتمكينها من شراء الأسهم الصادرة عنها

قرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في اجتماع عقده صباح 2020/05/09 تعديل تعليمات أسهم الخزينة على نحو يبسط ويسرع من قيام الشركات المدرجة في البورصة بشراء الأسهم الصادرة عنها وبما يمكنها من استخدام أرباحها واحتياطياتها في شراء الأسهم الصادرة عنها. وأوضح نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عمر الزعبي أن أبرز التعديلات التي قررها المجلس تتمثل في السماح للشركات بالبدء بشراء هذه الأسهم حتى مع وجود أسناد قرض قائمة لديها، وعدم إلزام الشركات التي ترغب بشراء أسهمها بالشراء بأي نسبة من معدل التداول اليومي للسهم في ضوء انخفاض معدل التداول لبعض الأسهم. كما تضمن التعديل الاكتفاء بالإفصاح عن قرار الشراء للهيئة ولبورصة عمان بدلاً من الإعلان في الصحف المحلية. كما سمح التعديل للشركة المباشرة بشراء هذه الأسهم في يوم العمل التالي للإفصاح عن قرار الموافقة على الشراء. وفي المقابل، نوه الزعبي بأن المجلس أبقى على ضرورة حصول الشركة على قرار هيئة العامة غير العادية التزاماً بأحكام قانون الشركات النافذ وكذلك الإبقاء على الحد الأعلى لنسبة الأسهم المسموح بشرائها عند نسبة 10% وذلك لكفاية هذه النسبة من رؤوس أموال الشركات مقارنة مع أحجام التداول في السوق وللحفاظ على نسبة الأسهم الحره المتاحة للتداول.

# تمديد المهلة القانونية للإفصاح عن التقارير السنوية والربعية وإلزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات والأحداث الجوهرية خلال فترة تعليق الإفصاح

مددت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2020/05/05 المهلة القانونية لتزويد الهيئة بالتقارير السنوية عن السنة الماضية للشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار المشترك حتى منتصف الشهر المقبل، والمهلة القانونية لتزويد الهيئة بالتقارير ربع السنوية عن الربع الأول من العام الجاري للشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار المشترك حتى منتصف تموز المقبل.

وفي المقابل قررت هيئة الأوراق المالية إلزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن جميع المعلومات والأحداث الجوهرية التي مرت بها الشركة خلال فترة تعليق الإفصاح، وفي حال عدم وجود أي أحداث يجب إعلام الهيئة بعدم وجود أي إفصاح أو أحداث جوهرية خلال فترة تعليق الإفصاح الممتدة من تاريخ 2020/03/18 ولغاية 2020/05/05. وتزويد الهيئة بتقرير أولي يتضمن مدى تأثير جائحة كورونا على كل من أنشطتها وأعمالها التشغيلية. والإفصاح عن قرارات مجالس الإدارة العامة التي اتخذت خلال فترة تعليق الإفصاح وتحديداً تلك الخاصة بتوزيع الأرباح ( نقدية أو أسهم مجانية)، وذلك قبل الساعة السادسة من مساء السبت الموافق 2020/05/09 وبخلاف ذلك ستتعرض الشركة المخالفة للمساءلة القانونية.

وأكد نائب رئيس الهيئة الدكتور عمر الزعبي أن هذه القرارات التي اتخذها مجلس المفوضين جاءت استناداً لأحكام تعليمات الإفصاح وبهدف توفير كافة المعلومات والبيانات الجوهرية المتعلقة بالشركات المساهمة العامة إلى جمهور المستثمرين وذلك لتحقيق عودة كفؤة وعادلة للتداول، وكخطوة استباقية للحد من أي شائعات تتعلق بأداء الشركات المساهمة العامة أو شركات الخدمات المالية، وحماية لكافة المتعاملين في بورصة عمان، كما أنها تأتي في ضوء مباشرة مؤسسات سوق رأس المال عملها بشكل تدريجي وتنفيذاً لخطتها الرامية إلى عودة التداول في بورصة عمان والمنتظر أن تكون اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2020/05/10.

وأضاف الزعبي أن قرار تمديد المهلة القانونية يهدف بالأساس إلى إعطاء الفرصة للشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار المشترك حتى تتمكن من الالتزام بالمتطلبات القانونية الخاصة بالإفصاح عن التقارير الدورية وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية ومن أجل حماية كافة المتعاملين في بورصة عمان. وفي هذا الإطار أصدرت الهيئة تعميمين اليوم في أعقاب انعقاد مجلس المفوضين على مدار يومين في مقرها برئاسة نائب رئيس الهيئة دعت في أحدهما كافة الشركات المساهمة العامة بضرورة تزويد الهيئة بالإفصاحات المطلوبة خلال فترة تعليق الإفصاح بموجب كتاب رسمي من الشركة وبشكل إلكتروني من خلال البريد الإلكتروني disclosure@jsc.gov.joأو info@jsc.gov.jo، فيما دعت في التعميم الآخر الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار المشترك بتزويد الهيئة إلكترونياً بالتقارير السنوية وربع السنوية بملف مضغوط وبصيغة PDFمرفقا به كتاب رسمي من الشركة وذلك قبل انقضاء فترة المهلة القانونية التي تم تمديدها.

# إجراءات تحفيزية استباقية ولضمان عودة آمنة للتداول في البورصة

**أكد نائب رئيس الهيئة الدكتور عمر الزعبي أن مجلس الوزراء وافق على تحديد قواعد التداول التي سيتم تطبيقها عند استئناف نشاط البورصة والتي تم من خلالها تقليص وقت التداول المستمر إلى ساعة واحدة كما تم الإبقاء على نسبة الارتفاع والانخفاض اليومية المسموح بها للتداول والصفقات عند مستوى 2.5% لجميع الأوراق المالية المتداولة في البورصة.**

قرر مجلس الوزراء بتاريخ 2020/05/07 الموافقة على تنسيب مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بإعادة نشاط بورصة عمان اعتباراً من صباح اليوم العاشر من شهر أيار الماضي انسجاماً مع قرار الحكومة بالسماح لكافة القطاعات الاقتصادية بالعمل ولاحقاً للمباحثات التي أجريت مع مؤسسات سوق رأس المال ونقابة شركات الخدمات المالية والجمعية الأردنية لمستثمري الأوراق المالية، كما وافق مجلس الوزراء على مجموعة من الإجراءات التحفيزية تستبق عودة البورصة للتداول.

في هذا الإطار، ومن أجل منح شركات الوساطة المالية المرونة الكافية للتعامل مع عملائها الممولين على الهامش وعدم بيع الأسهم بشكل يخالف رغبة العملاء وحتى لا يؤثر ذلك على أسعار الأسهم عند إعادة التداول، قال الزعبي أن مجلس الوزراء وافق على مقترحات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في تعديل تعليمات التمويل على الهامش والتي من أهمها تخفيض الحد الأدنى لنسبة هامش الصيانة ليصبح 10% بدلاً من 15% وذلك للسوقين الأول والثاني وتخفيض الحد الأدنى لنسبة الهامش الأولي لتصبح 25% بدلاً من 50%.

ومن أجل ضخ مزيد من السيولة في السوق المالي أوضح الزعبي أنه تم رفع سقف التمويل على الهامش في تعليمات التمويل على الهامش لتصبح 200% من صافي حقوق الملكية بدلاً من 150% مع الإبقاء على نسبة إجمالي الذمم المدينة ( هامش ونقدي ) دون تغيير وعند نسبة 250%، بالإضافة إلى رفع إجمالي تمويل الوسيط المالي للورقة المالية الواحدة في حسابات التمويل على الهامش لتصبح 25% من صافي حقوق الملكية بدلاً من 20%، وزيادة فترة تغطية النقص في هامش الصيانة من قبل العميل لتصبح ثلاثة أيام عمل بدلاً من يومي عمل.

وقال الزعبي أن التعديلات سمحت لشركات الوساطة المالية بالشراء لصالح عملائها في حساب التمويل على الهامش بالأوراق المالية المصدرة عنه أو من قبل الشركات التابعة أو الحليفة أو الأم أو الشقيقة له بعد أن كانت محظورة في تعليمات التمويل على الهامش على ألّا تزيد نسبة التمويل على 10% من صافي حقوق ملكية الوسيط المالي، مع تأكيد الهيئة على حق شركات الوساطة المالية باتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة لحماية مراكزها المالية، في مقابل التأكيد على شركات الوساطة المالية بضرورة الالتزام التام بتعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه بجميع الأوقات وتزويد الهيئة بتقرير فصل الحسابات المعتمد بشكل يومي.

وأكد نائب رئيس على أن هذه الإجراءات والقرارات جاءت إدراكاً لأهمية عودة البورصة للتداول مسبوقة بمثل هذه الإجراءات التحفيزية والتي سيتم مراجعتها وتقييمها بشكل يومي وسيتم تعديلها تماشياً مع متطلبات حماية السوق المالي والمتعاملين فيه وذلك بدعم من الفريق الاقتصادي الوزاري وبالتعاون مع شركاء الهيئة ( شركة بورصة عمان، مركز إيداع الأوراق المالية، شركات الخدمات المالية، المستثمرين في السوق المالي).

# هيئة الأوراق المالية تدعو المتعاملين إلى توخي أقصى درجات الحيطة والحذر في حال التعامل في البورصات الأجنبية

نشرت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2020/03/20 تعميماً على صفحتها على الفيسبوك تحذر فيه من التداول في البورصات الاجنبية في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد وما نتج عن ذلك من أثار سلبية على أداء البورصات العربية والأجنبية، وفي ضوء استمرار العديد من البورصات العالمية بممارسة أعمالها، فان الهيئة تدعو المتعاملين الى توخي أقصى درجات الحيطة والحذر في حال التعامل خلال الفترة الحالية بتلك البورصات من خلال الوسطاء المحليين او الاجانب. حيث تتعرض في هذه المرحلة كافة الاقتصاديات العالمية الى أزمات قد تصل الى ان تتدهور معظم البورصات الاقليمية والاجنبية بالاضافة الى تأثير ذلك على أسعار كافة المعادن والعملات، حتى اننا ننصح في هيئة الاوراق المالية في هذه المرحلة التوقف التام عن التعامل في البورصات الاجنبية الا في حالات الضرورة القصوى حتى عودة الاستقرار اليها.

وتؤكد الهيئة بأن مثل هذا النوع من التعامل ينطوي على مخاطر عالية كالكوارث الطبيعية والتقلبات الحادة للاسعار وانقطاع وسائل الاتصال وهو ما يتوجب أخذه بعين الاعتبار دائماً وأبداً عند الرغبة بالتعامل بالبورصات الاجنبية.

## مباحثات مع اللجنة الوزارية لعودة التداول في البورصة اعتباراً من العاشر من أيار 2020

أعلنت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2020/05/02 أن مؤسسات سوق رأس المال لازالت تجري مباحثات مكثفة مع اللجنة الوزارية لبحث إمكانية عودة التداول في بورصة عمان اعتباراً من العاشر من شهر أيار الماضي. وأكد نائب رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عمر الزعبي أن كافة التفاصيل اللازمة لضمان عودة آمنة للتداول يتم حالياً بحثها بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية بما فيها نقابة شركات الخدمات المالية لا سيما التفاصيل المتعلقة بالإجراءات التحفيزية الممكن اعتمادها لدعم قطاع سوق رأس المال إلى جانب تلك الإجراءات الخاصة بالجاهزية الفنية والتشغيلية لدى شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية وشركات الخدمات المالية البالغ عددها أكثر من 60 شركة علاوة على التأكد من كفاية الإجراءات الاحترازية اللازمة للسلامة العامة لدى كافة الجهات العاملة في السوق.

# تعليق إفصاحات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إلى إشعار آخر

نظراً للظروف التي تمر بها المملكة بسبب فايروس كورونا ونتيجة لتعليق الدوام الرسمي في المؤسسات العامة والخاصة قررت هيئة الأوراق الماليه بتاريخ 2020/03/19تعليق الافصاحات الخاصة بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إلى اشعار آخر حيث ذكر بيان الهيئة بأنه سيتم النظر في المدد القانونية للتزويد بما فيها التقارير الدورية حال عودة الدوام الرسمي والذي تم بالفعل في العاشر من أيار 2020.

# اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا

قرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد وما نتج عن ذلك من أثار سلبية على آداء البورصات العربية والأجنبية، وامتداد آثار ذلك على آداء بورصة عمان، اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية أهمها تخفيض الحد الأدنى لنسبة هامش الصيانة ليصبح (15%) بدلاً من (20%) للسوقين الأول والثاني، وذلك بهدف الحد من عمليات البيع التي تقوم بها شركات الوساطة المالية على حسابات عملائها التزاماً منها بتعليمات التمويل على الهامش الصادرة عن الهيئة، وضمن نفس الغاية ستتعامل الهيئة بمرونة تجاه التزام شركات الوساطة بتعليمات التمويل على الهامش وتعليمات معايير الملاءة المالية وخاصة النسب ذات العلاقة بحقوق ملكيتها، مع تأكيد الهيئة على حق شركات الوساطة المالية باتخاذ اي اجراءات تراها مناسبة لحماية مراكزها المالية. كما قرر مجلس مفوضي الهيئة الموافقة على قرار مجلس إدارة شركة بورصة عمان المتعلق بتعديل نسب الارتفاع والانخفاض المسموح بها عن السعر المرجعي لجميع الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان لتصبح 2.5%، وتخفيض وقت مرحلة التداول المستمر لتصبح ساعة واحدة فقط بدلاً من ساعتين، حيث وافق مجلس مفوضي الهيئة على هذا القرار في ضوء التنسيق المسبق الذي جرى مع البورصة بهذا الخصوص.
وكان مجلس مفوضي الهيئة قد عقد اجتماعاً طارئاً بتاريخ 2020/03/15 نتيجة لما شهدته أسهم غالبية الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال يومي 12و 2020/03/15 من ضغوطات بيع كبيرة أدت الى انخفاض أسعارها الى الحدود الدنيا المسموح بها وبشكل أدى الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الاسهم في بورصة عمان بنسب كبيرة، حيث قام المجلس ببحث وتداول هذه التطورات، بالإضافة إلى أن مفوضي المجلس حضروا جانباً من الاجتماع الذي عقدته شركة بورصة عمان لهذه الغاية وتم التباحث معهم في أفضل الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذا الظرف الطارىء، والذي كان تأثيره ناجماً عن ردة فعل المستثمرين التي تعكس تخوفاتهم من تداعيات فايروس كورونا على أداء الشركات بشكل عام.
وكان مجلس مفوضي الهيئة قد أكد على أنه في الوقت الذي سيقوم فيه بمتابعة التطورات في بورصة عمان على مدار الساعة، فإنه سيعمل أيضاً على مراجعة هذه الإجراءات يومياً لبحث تمديدها أو ايقافها أو اعتماد إجراءات إضافية جديدة بحسب الحاجة للحفاظ على استقرار سوق رأس المال، حيث تأتي هذه الإجراءات الاحترازية انطلاقاً من دور هيئة الأوراق المالية في حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها وحماية المستثمرين فيه.

# تعليق نشاط سوق عمّان المالي حتى إشعار آخر

قرّر رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزّاز الموافقة على تنسيب مجلس مفوّضي هيئة الأوراق الماليّة بتعليق نشاط سوق عمّان المالي، اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2020/03/17، وحتى إشعار آخر.

ويهدف القرار، الذي يأتي سنداً لأحكام المادّة 72من قانون الأوراق الماليّة رقم 18 لسنة 2017، إلى حماية المتداولين والشركات الأردنيّة من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق الماليّة العالميّة، بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجدّ عالميّاً.

## مجلس المفوضين يبحث مع جمعية المستثمرين سبل احتواء تداعيات كورونا على السوق المالي

عقد مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية اجتماعاً في 2020/03/16 في مقر الهيئة مع ممثلين عن الجمعية الأردنية لمستثمري الأوراق المالية استجابة لطلبهم لبحث سبل احتواء تداعيات كورونا على السوق المالي وتبديد المخاوف التي أثرت على أداء السوق وتسببت في عمليات بيع مكثفة خلال الأيام القليلة الماضية.

وقام المجلس بطمأنة ممثلي الجمعية وإبلاغهم بقرارات وإجراءات المجلس الاحترازية التي تم اتخاذها بالأمس بسبب الظروف السائدة لحماية المستثمرين وأهمها: تخفيض الحد الأدنى لنسبة هامش الصيانة ليصبح (15%) بدلاً من (20%) للسوقين الأول والثاني، والتعامل بمرونة تجاه التزام شركات الوساطة بتعليمات التمويل على الهامش وتعليمات معايير الملاءة المالية وخاصة النسب ذات العلاقة بحقوق ملكيتها، والموافقة على قرار البورصة بتعديل نسب الارتفاع والانخفاض المسموح بها عن السعر المرجعي لجميع الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان لتصبح (2.5%)، وتخفيض وقت مرحلة التداول المستمر لتصبح ساعة واحدة فقط بدلاً من ساعتين. وفي المقابل قدم ممثلو الجمعية عدداً من المقترحات في هذا الإطار منها أهمية تدخل مؤسسة الضمان الاجتماعي والبنوك والصناديق الاستثمارية بضخ السيولة اللازمة لتعزيز أداء السوق المالي، وتعليق ضريبة المتاجرة على الأسهم، بالإضافة إلى تشجيع الشركات المساهمة العامة باقتطاع ( 10%) من أرباحها لشراء أسهم بشركاتها دون أن يتعارض ذلك مع مصالحها.ووعد المجلس بدراسة المقترحات والنظر في تنفيذ الممكن منها بعد عرضها على الأطراف الأخرى ذات العلاقة. كما تم التأكيد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق المستمر فيما بينهما.

# تطوير أداة لقياس مدى التزام الشركات المساهمة بتعليمات الحوكمة

طورت هيئة الأوراق المالية أداة علمية لقياس مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة بالمتطلبات والبنود التي تنص عليها تعليمات حوكمة الشركات بحيث يتضمن ذلك نموذجاً مكوناً من مجموعة من الأسئلة مطلوب من الشركات الإجابة عليها وبما يعكس الواقع الفعلي لها من حيث الالتزام ببنود الحوكمة. وقد تم تعميم هذا النموذج بتاريخ 2020/02/26على جميع هذه الشركات لتعبئته وإعادته للهيئة.

وأكد رئيس هيئة الأوراق المالية محمد صالح الحوراني أن الهيئة مستمرة في بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى تعزيز الثقة في المناخ الاستثماري في السوق المالي وفي الاقتصاد الوطني، وتأتي هذه الخطوة من ضمن هذه الجهود التي تم اتخاذها في ضوء الإجراءات الرقابية المستمرة التي تقوم بها الهيئة لإنفاذ تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 بعد أن أصبحت هذه التعليمات ملزمة التطبيق حسب التعديل الأخير الذي تم على قانون الأوراق المالية.

وأوضح الحوراني أن هذه الأداة القياسية تم تطويرها من هنا كإجراء رقابي إضافي على الشركات لضمان التزامها بتعليمات الحوكمة من خلال دراسة الإجابات وتحليلها والتحقق من صحتها والتعاون مع الشركات لتصويب البنود غير المكتملة للوصول إلى التزام أمثل بالتعليمات.

ونوه الحوراني بأهمية وجود إطار تشريعي لقواعد ومبادىء الحوكمة من خلال وضع قواعد عامة تضبط الأداء وتحدد المسؤوليات والواجبات للأطراف ذات العلاقة في الشركة وخارجها بما يؤدي إلى تعزيز الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المستثمرين الأقلية وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومساهميها وتجنب تعارض المصالح والحد من الفساد الإداري والمالي في الشركة وتحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة فيها وتعزيز قدرتها على أداء مسؤوليتها المجتمعية.

وكشف الحوراني عن أن أثر الالتزام بتعليمات الحوكمة قد ظهر جلياً من خلال تقدم تصنيف الأردن في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في محور حماية المستثمرين الأقلية بواقع 20 مركزاً إضافياً بتقرير 2020 ليصل بذلك مجموع المراتب التي تقدمها تصنيف مرتبة الأردن إلى 60 مركزاً في آخر أربع تقارير منذ صدور تعليمات حوكمة الشركات.

# هيئة الأوراق المالية تعقد برنامجاً تدريبياً حول المشتقات المالية بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

أكد رئيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية رئيس هيئة الأوراق المالية الأردنية محمد صالح الحوراني أن الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات المالية تتركز في أنها تعمل على تسريع تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية وتوفر تغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية المحتملة وتحسن من عملية التخطيط للتدفقات النقدية وتسهل وتشجع من التعامل على الأصول المتعاقد عليها، كما وتعتبر أداة تنبؤ للأسعار المستقبلية.

جاء ذلك في فعاليات اختتام البرنامج التدريبي الذي نظمته هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في عمان في الفترة 4-6 من شهر شباط الماضي حول "المشتقات المالية Derivatives" بمشاركة نخبة من المتخصصين والخبراء الماليين لتأهيلهم للحصول على شهادة مهنية معتمدة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار Certified Institute for Securities and Investment (CISI)، وذلك بعد اجتياز الامتحان المقرر حيث يحصل المشاركون على شهادة مشاركة صادرة عن اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)، وهيئة الأوراق المالية.

ولفت الحوراني بهذه المناسبة إلى ضرورة الانتباه إلى مخاطر التعامل في المشتقات المالية كمخاطر السيولة والتسعير والائتمان والمخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية والمخاطر المرتبطة بنسبة الحماية والرفع المالي بالإضافة إلى المخاطر التقليدية ومخاطر السوق.

من جانبه قال أمين عام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية جليل طريف أن البرنامج يأتي ضمن إطار أهداف الاتحاد وأعضاءه بمن فيهم الهيئة حيث تتمثل هذه الأهداف ببناء القدرات الذاتية للعاملين في الهيئات العربية والجهات الخاضعة لها بما في ذلك البورصات والبنوك وشركات الوساطة وشركات الخدمات المالية وغيرها.

وأضاف أن البرنامج يبحث في المشتقات المالية واستخداماتها في أسواق الأوراق المالية حيث بدأت عدة أسواق مالية عربية بالعمل الجاد في استحداث مثل هذه الأدوات نظراً لأهميتها البالغة في تعزيز مكانة الأسواق وكفاءتها وسيولتها وبما يخدم المتعاملين والمستثمرين في الأوراق المالية وتطلعات الهيئات.

وأوضح طريف أن الاتحاد قد أعد خطة تدريبية شاملة تتضمن نحو 65 برنامجاً متخصصاً في الجوانب المالية والاستثمارية حيث تؤهل بعض هذه البرامج المشاركين فيها للحصول على شهادة مهنية معتمدة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI، كما تم تصميم عدد من البرامج الأخرى لتلبية احتياجات وأهداف محددة لدى هيئات الأوراق المالية العربية والجهات الأخرى الممثلة لأسواق رأس المال.

## الرؤية

الارتقاء بسوق رأس المال الأردني ليكون بيئة جاذبة للاستثمار تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وفق شواخص القانون وسيادته.

## الرسالة

تنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الأردني في مجال الإفصاح وأعمال الخدمات المالية والتعامل بالأوراق المالية بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين والاستمرار بتطوير التشريعات والبيئة التقنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية.

74 عاماً
مسيرة وطن

تهنئة بعيدي
الفطر والاستقلال

بالنيابة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وكافة الموظفين يشرفني بأن أرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم أسمى آيات التهنئة والتبريكات بحلول عيد الفطر السعيد وعيد الاستقلال أعادهما الله على جلالته وعلى ولي عهده الأمين والعائلة الهاشمية الكريمة والوطن وأبنائه جميعاً بالخير واليمن والبركات سائلاً الله تعالى بأن يحفظ الأردن ويعافيه من الوباء وأن يديم نعمة الأمن والأمان على الوطن العزيز..
وكل عام وأنتم بخير..

عيد مبارك

كل عام وانتم بخير

د. عمر محمد الزعبي
نائب رئيس هيئة الأوراق المالية

Website | Facebook | Twitter | YouTube | Instagram | RSS

Download on the App Store

Download from Google Play

أعمالنا

# نظرة عامة على جهود الهيئة في إطار حوكمة الشركات

**بقلم: يزن الصمادي رئيس قسم حوكمة الشركات**

تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين الشركة وأصحاب المصالح، مما يساهم في تحقيق أهداف عديدة للشركات والمساهمين من أبرزها حماية حقوق الأقلية في الشركة وتعزيز الإفصاح والشفافية وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركات وتجنب تعارض المصالح وتحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للشركات. وفي هذا الإطار كانت هيئة الاوراق المالية قد أصدرت دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان في العام 2009، وتقرر في حينه أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب " الالتزام أو تفسير عدم الالتزام " والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل، وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي أستندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة، وهدف إتباع هذا الأسلوب الى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج. وفي عام 2014 تم توقيع اتفاقية بين مؤسسة التمويل الدولية IFC وهيئة الأوراق المالية لتقديم المساعدة الفنية للهيئة في مشروع حوكمة الشركات لسوق رأس المال من خلال اعتماد بطاقة الأداء المتوازن لحوكمة الشركات ودعوة الشركات وتدريبهم على كيفية تعبئة البطاقة وإعادة إرسالها للهيئة للوصول إلى المعلومات المطلوبة ليتم تحليلها وتحويلها إلى نتائج حول مدى الالتزام الفعلي للشركات بمبادىء الحوكمة، حيث تعتبر البطاقة أداة قياس لمدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة.

وفي عام 2017 قام رئيس الوزراء بتكليف دائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية وشركة بورصة عمان، بإصدار قرار بإلزامية (دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة) الذي يجب أن يتضمن تعليمات الحوكمة الجديدة وتعليمات الإشراف على اجتماعات الهيئات العامة، وفي ضوء توصيات وزير التخطيط والتعاون الدولي ولجنة التنمية الاقتصادية.

## تعريف حوكمة الشركات

- هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم بها، حيث تحدد قواعد الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف اصحاب المصالح في الشركة مثل مجلس الإدارة، المدراء، المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات حول شؤون الشركة.
- هي مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح جميع تلك الأطراف.

## أهميه الحوكمة

تُعد قواعد وأسس حوكمة الشركات عنصراً هاماً لتعزيز الإصلاح الاقتصادي، وتهدف لإرساء سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح، وكذلك تعتبر مؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد ومن ثم زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والخارجية وقدرته التنافسية.

أعمالنا

# نموذج الالتزام بتعليمات حوكمة الشركات المساهمة يهدف إلى اتخاذ اجراءات رقابية إضافية على الشركات لضمان التزامها بتعليمات الحوكمة ويعزز الثقة في المناخ الاستثماري في السوق المالي وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام

وبخصوص تحسين مرتبة الأردن في تقرير ممارسة الأعمال للعام 2018 ضمن محور حماية المستثمرين الأقلية، فقد تم تشكيل لجنة تضم كل من هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الاوراق المالية لتحديث دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بما يتفق مع مبادىء حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2015، والإصلاحات المطلوبة والواردة في تقرير ممارسة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، فقد تم إصدار تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017التي دخلت حيز التنفيذ في عام صدورها وبذلك ألغي دليل الحوكمة 2009.

وتأتي اهمية وجود إطار تشريعي لحوكمة الشركات من خلال وجود قواعد عامة تضبط الأداء وتحدد المسؤوليات والواجبات بين الأطراف المختلفة في الشركة الأمر الذي يعمل على تعزيز الثقة في الاقتصاد وفي سوق رأس المال وبالتالي زيادة جاذبيته للاستثمارات المحلية والخارجية، ويعتبر مؤشر على المستوى الذي وصلت إليه الإدارات من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والإفصاح والشفافية. حيث أن السنوات السابقة أظهرت حجم التعثر لدى الكثير من الشركات المساهمة في عدد من الدول نتيجة افتقارها إلى الحوكمة وهو ما تسبب بأضرار وخسائر كبيرة أدت إلى تصفية هذه الشركات.

ومنذ صدور تعليمات الحوكمة الإلزامية بدأت هيئة الأوراق المالية بالتواصل مع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان وتوعيتهم بأهمية هذه التعليمات وأهدافها والفوائد التي ستنعكس عليها وعلى أدائها من جراء الالتزام بالتعليمات النافذة.

كما وتم التأكد من وجود ضابط ارتباط للحوكمة لدى جميع هذه الشركات لمتابعة الالتزام بجميع البنود الواردة في التعليمات، وقد لمسنا في الهيئة التزام اكبر من قبل الشركات في البنود الواردة في هذه التعليمات.

وفي ضوء الإجراءات الرقابية المستمرة التي تقوم بها هيئة الأوراق المالية في إنفاذ تعليمات الحوكمة منذ صدورها، ومن ضمنها متابعة تسليم الشركات لتقرير الحوكمة واكتمال البنود الواردة فيه، ومتابعة كافة الإفصاحات الواردة من قبل الشركات، مروراً بباقي البنود الأخرى الواردة في تعليمات الحوكمة، فقد قامت الهيئة بإعداد نموذج الالتزام بتعليمات حوكمة الشركات المساهمة بهدف اتخاذ اجراءات رقابية إضافية على الشركات لضمان التزامها بتعليمات الحوكمة، حيث تم إرسال هذا النموذج للشركات ليتم تعبئته وإعادته للهيئة، بحيث يتضمن اجابات تعكس الواقع الفعلي لها من حيث الالتزام ببنود الحوكمة، وبعد الحصول على الإجابات ستقوم الهيئة بدراستها وتحليلها والتأكد من صحتها ومن ثم سيتم التعاون مع هذه الشركات لتصويب البنود غير المكتملة بهدف الوصول إلى التزام أمثل بالبنود الواردة في النموذج، كما وأن الهيئة ستستمر في جهودها للوصول لتحقيق الأهداف المرجوة من الحوكمة مما سيعزز الثقة في المناخ الاستثماري في السوق المالي وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام. وتجدر الإشارة بأنه سبق وأن تقدم تصنيف الأردن في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في محور حماية المستثمرين الأقلية (40) مركزاً لعام 2019 عن ما كان عليه في التقارير الصادرة في العام 2017 و 2018، كما وتقدم 20 مركزاً إضافياً بتقرير 2020 الأمر الذي يشير إلى تقدم تصنيف مرتبة الأردن (60) مركزاً في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في آخر أربع تقارير منذ صدور تعليمات الحوكمة.

أعمالنا

# نحو تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية

**بقلم د. عمر النسور - رئيس قسم التفتيش**

إن توفر بيئة تشريعية وقانونية منظمة لعمل الأسواق المالية ومواكبة للتطورات العالمية المتسارعة في شتى المجالات ليُعَد من أهم المقومات والركائز الأساسية الناجحة لعمل الأسواق المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كافة المتعاملين في قطاع الأوراق المالية ولا سيما المستثمرين والذين هم أحد أهم اللاعبين الأساسين في مجال عمل الأسواق المالية، ومن ثم يعمل على توليد وتعزيز الثقة لدى المستثمرين في الأسواق المالية وزيادة جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وفي هذا الصدد خطت الهيئة خطوات سريعة وواضحة وقطعت شوطاً كبيراً في سبيل تحقيق ذلك، حيث تبنت الهيئة مجموعة من الخطوات الواضحة والمتسلسلة تجاه تعزيز ثقة المستثمرين في بورصة عمان من خلال إصدار تعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه الأمر الذي أدى إلى المساهمة بالمحافظة على أموال العملاء وتوفرها بشكل دائم، هذا بالإضافة إلى إنشاء صندوق حماية المستثمرين في الأوراق المالية والذي يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي حيث يرتبط الصندوق بالهيئة ويخضع لإشرافها ورقابتها والذي يهدف إلى تعويض عملاء الوسيط المالي عن خسائرهم الناجمة في حال قيام الوسيط المالي دون تفويض من العميل بالتصرف في الأوراق المالية العائدة للعميل أو في المبالغ النقدية المستحقة في حساب العميل أو في كليهما معاً، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هيئة الأوراق المالية تميزت بهذا الجانب وذلك عند مقارنتها مع العديد من الهيئات النظيرة في دول المنطقة والعالم في النهج والطريقة التي اتبعتهما من خلال جانبين أساسيين الأول من حيث وجود وإنشاء الصندوق ذلك أن العديد من الدول لا يتوفر لديها مثل هذا الصندوق الخاص بحماية المستثمرين في الأوراق المالية، والثاني من حيث قيمة مبالغ التعويض التي يعوضها الصندوق للمستثمرين في مجال الأوراق المالية حيث تمتاز بارتفاع سقوفها عند مقارنتها ببعض الدول التي لديها مثل هذه الصناديق.

وبالتزامن مع صدور هذا العدد من مجلة " الوعي الاستثماري" والتي تصدرها هيئة الأوراق المالية يمر العالم اليوم بظروف استثنائية وغير اعتيادية وهي جائحة كورونا والتي كان لتداعياتها مجموعة من الآثار السلبية على جميع دول العالم في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولا سيما قطاع الأسواق المالية، وإيمانًا من هيئة الأوراق المالية بأهمية عمل الأسواق المالية ودورها الهام والمحوري والفاعل على مستوى النشاط الاقتصادي ودورها في حماية سوق رأس المال من المخاطر وحماية المستثمرين والمتعاملين في الأوراق المالية، تبنت الهيئة مجموعة من الإجراءات والخطوات لإدارة المخاطر والأزمات ساهمت وبشكل بارز وملحوظ بالحد من تداعيات جائحة كورونا الأمر الذي يعكس التزام الهيئة بثقافة إدارة المخاطر في الأسواق المالية، حيث هدفت تلك الإجراءات إلى ما يلي:

- ❑ منح شركات الوساطة المالية المرونة الكافية للتعامل مع جميع عملائها ولجميع أنواع حساباتهم سواء عملاء الحساب النقدي أو عملاء الهامش أو عملاء الحافظ الأمين.
- ❑ المحافظة على أسعار الأسهم والقيم السوقية للشركات المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان.
- ❑ الحد من عمليات بيع الأسهم والتحفيز على شرائها.
- ❑ تأمين الحماية اللازمة لحماية أموال العملاء والمتعاملين في الأوراق المالية، لتعزيز ثقة المستثمرين في قطاع الأوراق المالية.
- ❑ تأمين الحماية اللازمة لشركات الوساطة المالية وضمان حقوقها المالية باتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة لحماية مراكزها المالية ومساعدتها لتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا.

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة، وتجسيداً لمبدأ التشاركية الذي تؤمن به الهيئة وتتبناه، قامت الهيئة وبالتعاون مع كافة شركائها (شركة بورصة عمان، مركز إيداع الأوراق المالية، شركات الخدمات المالية، المستثمرين في السوق المالية)، باتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات الاحترازية من خلال تعديل بعض المواد والنصوص القانونية أو من خلال تجميد البعض منها أو إضافة مواد جديدة، ويتم مراجعتها وتقيمها أولاً بأول وذلك ضمن إطار تنظيم العلاقة المالية بين الوسيط والعميل.

وبعد استعراض الخطوات التي تقوم بها الهيئة من حيث توفير الحماية اللازمة لأموال العملاء من خلال إصدار تعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه ووجود صندوق لحماية المستثمرين في الأوراق المالية واعتماد مبدأ التشاركية في العمل من خلال التعاون مع كافة الشركاء وذات العلاقة بأسواق رأس المال يمكن القول إنها خطوات تسير في الاتجاه الصحيح نحو تعزيز الثقة لدى المستثمرين والعمل على حمايتهم وهي من أهم الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

# الحوراني يودع موظفي هيئة الأوراق المالية

**الأخوة والزملاء،**

أما وقد قررت بعد خدمة في العمل العام زادت عن خمسين عاماً أن أتقاعد وأنتم ستستمرون في مواقعكم تؤدون الواجب الموكل إليكم، وكما عهدتكم، مثالاً للخلق الرفيع والضمير اليقظ والتفاني في الخدمة، فقد وجدت من واجبي وأنا أودعكم أن أحييكم، وأشد على أيديكم بالمحبة والتقدير والامتنان. فقد عملنا سوياً على مدى حوالي 8 سنوات حافلة بالجهد والعطاء والإنجاز.

وإنني لأرى مخلصاً أن إنجازات هيئتكم ما كان عليها أن تتحقق لولا إخلاصكم وتفانيكم في أداء الواجب وانتمائكم لمؤسستكم ولوطنكم ومجتمعكم. وإنه لمن حقكم أن تفخروا وتعتزوا بمؤسستكم، وإنه لواجب عليكم أن تترجموا فخركم واعتزازكم مزيداً من العمل والجهد والإخلاص.

وإنني أودعكم لنفترق في اللقاء اليومي، ولكننا سنبقى معاً على الدوام في خدمة أمتنا ووطننا، وستبقى ذكرى العمل معكم والسهر المشترك لرفع شأن مؤسستنا مضيئة في قلبي وروحي على الدوام.

ولا يفوتني وأنا أودعكم أن اتقدم لكل واحد منكم ملتمساً العذر والصفح إذا كنت قد أسأت إليه، وعذري إنني اجتهدت وقد أكون أخطأت.

وفقكم الله، متمنياً لكل واحد منكم استمرار النجاح والسعادة والخير، ولمؤسستنا كل المحبة والاعتزاز واضطراد التقدم في خدمة وطننا في ظل القيادة الهاشمية الرائدة التي حبى الله الأردن بها.

**أخوكم دائماً**

**محمد صالح الحوراني**

**رئيس هيئة الأوراق المالية**

## حصول خليفات على الدكتوراه...

حصل الزميل فادي خليفات أمين سر مجلس مفوضي الهيئة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة العلوم الإسلامية العالمية وألف مبروك.

## ..والغنيمات على الماجستير...

حصل الزميل عبدالله الغنيمات من دائرة الشؤون الإدارية والمالية على درجة الماجستير في المحاسبة من الجامعة الأردنية وألف مبروك.

**معاً لحماية المستثمر..**
**من أجل بيئة استثمارية آمنة..**

# تنويه عاجل

لوحظ في الآونة الأخيرة ورود العديد من الاستفسارات إلينا معظمها من مستفسرين غير أردنيين حول شركة تدعى Q8 Trade، وعليه فإن هيئة الأوراق المالية الأردنية تود التأكيد على أن الشركة المذكورة غير مرخصة من قبل الهيئة سواء للتعامل في السوق المحلي أو التعامل بالأوراق المالية والعملات والمعادن والأدوات المالية في البورصات الأجنبية.

**ملاحظة:**
في الصفحات التالية من العدد قوائم بأسماء الشركات المرخصة

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية

Website | Facebook | Twitter | YouTube | Instagram | google+ | RSS

Download on the App Store JSC App
Download from Google Play JSC App

## عزيزي المستثمر...

عند اتخاذك قرار ببيع الأسهم أو شرائها.. استند إلى متابعتك لأداء الشركات ومطالعتك لبياناتها المالية بما تتضمنه من ميزانية عمومية وقائمة الدخل وبيان التدفقات النقدية، ويمكنك الاستفادة من الافصاحات الدورية وكذلك من البيانات المالية التي تنشر في الصحف أو تعرضها المواقع الإلكترونية لمؤسسات سوق رأس المال، فإذا لم يكن بوسعك أن تفعل ذلك.. استعن بمستشار مالي مؤهل وموثوق به أو جهة متخصصة في التحليل الأساسي والفني للأسهم.

# قائمة شركات الخدمات المالية المرخص لها بالتعامل في البورصات الأجنبية

| الرقم | اسم الشركة | الترخيص |
|---|---|---|
| 1 | الشركة العربية للاستثمارات المالية | وسيط مالي لحساب الغير |
| ٢ | شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية | وسيط مالي لحساب الغير ، وسيط لحسابه، وسيط معرف، ادارة استثمار ، امانة استثمار ، استشارات مالية |
| ٣ | المجموعة الاولى للاستثمار | وسيط مالي لحساب الغير ، وسيط معرف |
| ٤ | بيت الاستثمار العالمي/الاردن | وسيط مالي لحساب الغير |
| ٥ | أجياد للأوراق المالية | وسيط مالي لحساب الغير ،وسيط معرف |
| ٦ | الندوة للخدمات المالية والاستثمار | وسيط مالي لحساب الغير ، وسيط معرف |
| ٧ | المجموعة المالية هيرمس – الاردن | وسيط معرف |
| ٨ | مجموعة العربي للاستثمار | وسيط مالي لحساب الغير ، الوسيط لحسابه، الوسيط المعرف، ادارة الاستثمار |
| ٩ | مجموعة اكويتي المحدودة | وسيط مالي لحساب الغير ،الاستشارات المالية |
| ١٠ | البلاد للاوراق المالية والاستثمار | الوسيط المعرف |
| ١١ | السلام للاستثمارات المالية | وسيط معرف |
| ١٢ | الوطنية للخدمات المالية | وسيط مالي لحساب الغير ، الوسيط لحسابه، ادارة الاستثمار |
| ١٣ | الامل للاستثمارات المالية | الوسيط المعرف |
| ١٤ | شركة المال الاردني | وسيط مالي لحساب الغير ، الوسيط لحسابه، الوسيط المعرف، ادارة الاستثمار ، الاستشارات المالية |
| ١٥ | هانك ماركس ليميتد | وسيط مالي لحساب الغير ، الاستشارات المالية |
| ١٦ | الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية | وسيط مالي لحساب الغير ، الاستشارات المالية |
| ١٧ | العالمية للوساطة والاسواق المالية | الوسيط المعرف |
| ١٨ | المحفظة الوطنية | وسيط مالي لحساب الغير ، لوسيط المعرف |
| ١٩ | نور المال للوساطة المالية والبورصات الأجنبية | وسيط مالي لحساب الغير |
| ٢٠ | سبائك للخدمات المالية | وسيط مالي لحساب الغير |
| ٢١ | سيلدون للاستثمارات ليميتد الاردن | وسيط مالي لحساب الغير ، الوسيط المعرف، الاستشارات المالية |
| 22 | الاسواق الناشئة للخدمات المالية والاستثمار | وسيط معرف |
| 23 | ترست تريد للاستشارات المالية | استشارات مالية |

# تعليمات المراجعين

## السادة المراجعين الكرام
## عند مراجعة مؤسسات سوق رأس المال
## يرجى التكرم بالالتزام بما يلي

لبس القفازات

لبس الكمامات في جميع الأوقات

التباعد الجسدي بينك وبين الآخرين

تجنب المصافحة باليد و التقبيل

تغطية الفم والأنف عند السعال والعطس والتخلص من المناديل المستخدمة بطريقة آمنة

تجنب ملامسة العين و الأنف والفم باليد

استخدم معقم اليدين المتوفر عند مدخل المراجعين

غسل اليدين بالماء و الصابون بانتظام لمدة 20 ثانية

إعتبارات عامة علينا مراعاتها
عند العودة إلى العمل

تعليمات الموظفين أثناء العمل :

- الإلتزام بالإجراءات الوقائية العامة، ومنها:
- عدم التردد في طلب المشادات والإجازات في حال الاشتباه بالإصابة بفيروس كورونا COVID-19 أو عند الشعور بالتعب والمرض.
- مسح الأسطح بالمناديل الورقية المبللة قبل استخدامها.
- الإلتزام بالإجراءات الوقائية عند التخطيط لسفرات العمل.
- إبلاغ الإدارة عن أية أعراض تنفسية لزميل أو أكثر في العمل.

# الإجراءات الوقائية

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

عدم الجلوس او استخدام
مكاتب الغير

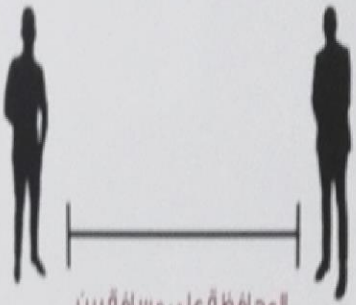

المحافظة على مسافة بين
الاخرين لا تقل عن 1.5م

تجنب المصافحة/ اللمس بين الموظفين او الزائرين او المراجعين

استخدام المقفرات وغسل اليدين لمدة عشرين ثانية على
الاقل بالتطهير على مدار اليوم او عند المغادرة والعودة الى المبنى

عدم استخدام المواد الكحولية والمنظفات على الاسطح
الحارة او التدخين عند استخدامها

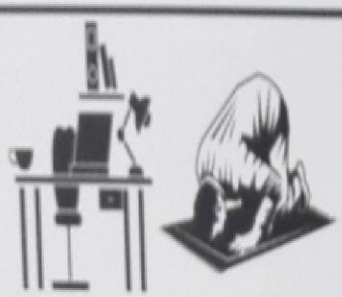

تادية الصلاة بشكل فردي بالمكاتب والتاكد من استخدام
الاغراض الشخصية فقط وعدم استعارة اي شي من الموظفين

الحد من تداول الاوراق بشكل يدوي والاستعاضة عنها بالوسائل الالكترونية

الاكتفاء بالخدمة الذاتية من خلال استخدام الاكواب
الكرتونية للمشروبات والتي تستخدم لمرة واحدة

التقليل من استخدام النقد قدر الامكان وتسوية المدفوعات
عن طريق التحويل البنكي بدلا من دعوة الموردين لاستلام الشيكات

تجنب ملامسة العينين والانف والفم باليدين باي شكل من الاشكال

المحافظة على النظافة الشخصية ونظافة المكان اثناء
العمل وتعقيم المواد المستخدمة باستمرار

تفعيل الاجتماعات عن بعد باستخدام وسائل التواصل الالكترونية
ان امكن وفي حال عدم القدرة على تنفيذ الاجتماعات عن بعد
يتم اخذ التدابير اللازمة بعد موافقة مدير العمليات

# تهنئة بيوم المرأة العالمي 2020

## International Women's Day

يسرني بأن أتقدم بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس المفوضين بمناسبة يوم المرأة العالمي ٨ آذار بأحر التهاني والتبريكات لنساء العالم عموماً والمرأة الأردنية خصوصاً لا سيما العاملات في الهيئة وأقول للمرأة الأم والأخت والزميلة والزوجة والبنت كل عام وأنتن بخير مع أطيب الأمنيات لكن بالتوفيق والنجاح في حياتكن الخاصة والعامة وإلى مزيد من المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة الاجتماعية والعملية وكسب الحقوق والعمل من أجل وطننا الغالي.

محمد صالح الحوراني

رئيس هيئة الأوراق المالية

**تهنئة من الأعماق**

يسر أفراد أسرة

**هيئة الأوراق المالية**

ممثلة بموظفيها ومديريها

ومفوضيها بأن ترفع أسمى آيات

التهاني والتبريكات إلى مقام

**حضرة صاحب الجلالة الهاشمية**

**الملك عبدالله الثاني ابن الحسين**

**أعز الله ملكه**

وذلك احتفالاً بمناسبة

**عيد الجلوس الملكي الحادي**

**والعشرين**

سائلين المولى عز وجل بأن

يعيدها على جلالته وولي عهده

الأمين والأسرة الهاشمية وعلى

الوطن بالمزيد من الرفعة والتقدم.

**وكل عام وأنتم بخير.**

**د. عمر محمد الزعبي**

**نائب رئيس هيئة الأوراق المالية**

Website | Facebook | Twitter | YouTube | Instagram | RSS

Download on the App Store

Download from Google Play